الإجازات العلمية

- **ظهور الإجازات فى إسبانيا :**

لا يمكن أن نكتب تاريخ الإجازات العلمية عند العرب دون أن نعير اهتمامنا إلى الوسائل التى تستخدم فى رواية الحديث ، وتحدثنا عنها فى مكان آخر ، لأنها تفسر لنا الطريقة التى تولدت عنها عفويا .

كان الحديث فى البدء يروى شفاها من فم لأذن ، دون أن يأخذ الأمر شكلا محددا بين الرواة ، ولكن عندما بدأ التصنيف والتدوين بعد أجيال ، ونشأت المذاهب الفقهية ، وتكونت الاتجاهات الشرعية ، لوحظ أن الحديث تضخم بطريقة بالغة ، وأن بعض الأحاديث يناقض بعضا ، وأن عددا منها يثير الشك القوى فى أنها مكذوبة ، ومن ثم أصبح واجبا النظر فى هذا الأمر ، وهكذا نشأ علم **نقد الإسناد** ، لكى توزن الأحاديث فى ضوئه فتقبل أو ترفض ، ويرى الإمام البخارى أن بين ست مئة ألف حديث رويت عن الرسول عليه الصلاة والسلام سبعة آلاف ونيف هى الصحيحة فحسب ، ولكى لا يتطرق الشك مستقبلا إلى الرواية بدأوا يحتاطون للأمر ، ومن بين وسائل الاحتياط أن يشار كتابة إلى الواقع المعتاد بأن فلانا سمعها عن أسلافه ، وعلمها آخر كى يرويها للقادمين ، مشيرا فى بساطة تامة إلى اسم الأستاذ والتلاميذ ، والوسيلة التى تلقى بها الرواية : **سماعا أو قراءة** ، وإلى المادة نفسها . وكان ذلك شهادة بما حدث فحسب ، دون أن ينظر أحد إلى أبعد من القدرة على تأكيد ما حدث ، وعند هذا الحد من الرواية تتفق كل الآراء ، ويرتضيها كل العالم الإسلامى .

ومع مضى الزمن لحظ الدارسون أن شهادة الأساتذة المشهورين تجد تقديرا طيبا ، فأخذوا يبرزون فى الوثيقة اسم الأستاذ قبل أى شىء ، وحينئذ وقع فى الخاطر الاعتقاد بأن العمل التربوى المعتاد لا ينتهى بالرواية والتعلم ، وهى عملية تقوم جوهريا على الطالب والأستاذ معا ، وإنما تتوقف كل فعاليتها على إجازة الاستاذ لها فحسب ، واعتقد الأستاذ أن له الحق ، فى ظروف خاصة ، أن يأذن لتلميذه كى يعلم مذهبه ، دون أن يتلقاه منه مباشرة ، ومع هذه الخطوة ظهر اللقب الحقيقى للشهادة : إجازة ، وهى ليست مجرد

وثيقة تنص على واقع العملية التعليمية فحسب ، وإنما وثيقة « إجازة » صادرة من الأستاذ لصالح تلميذه .

لقد ولدت « الإجازة » فى ظروف خاصة ، وسارت على خطى التقاليد الأولى فى حالات السماع أو القراءة ، واستخدموا فقط لفظ « الإجازة » عندما يريد الأستاذ أن يأذن لمن لم يسمعه ، أو لم يقرأ عليه ، وهذه هى **الإجازة الذاتية** . ولكن الطالب قد يسمع ، أو يقرأ ، جانبا من الكتاب ، ثم يتوقف عن الدرس مضطرا ، وحينئذ يشهد له الأستاذ بالجانب الذى سمعه منه ، أو قرأه عليه ، ويجيزه فى الباقى ، ويجمع فى شهادة واحدة بين وثيقتين مختلفتين فى طبيعتهما .

ولكن الأستاذ يمكن أن يغفل أو يسهو وهو يملى أو يحكى ، والطالب يمكن أن يسقط أو يصحف وهو يسمع أو يكتب ، وحينئذ نحتاج إلى المادة الخاصة بالعادة ، حيث يمكن أن نستنتج منها أن هناك ضرورة لإجازة الإسناد الذى يصوب كل شىء ، ومن جانب آخر لأن مجرد السماع وحده لا يكفى ، فنحن نسمع الخطيب يعظنا على المنبر ، ويذكرنا بقدرة الله ، ونسمع الأحاديث تجرى فى الحلق والاجتماعات ، أيا كانت ، دون أن يعتقد السامع أنه بهذا أصبح مجازا فيشير إليه ، وفضلا عن ذلك ابتدعوا أفكارا أخرى يبررون بها ، على نحو أقوى مما كان من قبل ، مسئولية الأستاذ المتزايدة ، فانتهوا إلى أن إجازة الوثيقة عمل ضرورى ، مهما كانت الوسيلة التى تمت بها الرواية .

[فالإجازة « أمر ضرورى فى الرواية ، وبها تتم وتكمل ، وإلا كانت ناقصة لا محالة » ، فلا غنى « لطالب الحديث عن الإجازة : سمع ما يحمله عن المحدث ، أو عرضه عليه ، أو سمعه بعرض غيره عليه ، لجواز الغفلة والسنة والإسقاط والتصحيف والتبديل عليهما ، أو على أحدهما ، فإن كان المحدث هو القارئ بلفظه فجائز السهو على المستمع ، وذهاب ما يقرأ عليه ، وإن كان غيره فجائز أن يسهو الذى يقرأ عليه ، فإذا أضيفت الإجازة إلى السماع أو العرض ، احتوت الإجازة على جميع ما تقع فيه غائلة من هذه الغوائل] [1] .

وهناك من يرى أن مثل هذه الأفكار خادعة ، ولم يقبل الإجازة ، ورآها ابتداعا ليس له ما يبرره فى التعليم ، [فقد كان عبد الرحمن بن عبد العزيز بن ثابت الأموى خطيب المسجد الجامع بشاطبة ، رجلا فاضلا ، زاهدا ورعا منقبضا ، شهر بالخير والصلاح ،

(١) فهرسة ابن خير ، ص ١٥ – ١٦ ، طبعة مدريد .

سمع منه جماعة رحلوا إليه ، واعتمدوا عليه ، ووصفوه بما ذكرنا من حاله ، وذكروا أنه امتنع من الإجازة لهم] [1] .

وكان قبول مثل هذا اللون من الشهادات عاما فى إسبانيا ، لأن **الإمام مالك** رضى الله ،وهو العالم الحجة بالنسبة للجانب الأكبر من أهل السنة فى إسبانيا ، سمح به ، ورآه ضروريا ، مع بعض الشروط التى سنعرض لها فيما بعد . وكان **بقى** بن مخلد ، وعلماء أخرون من أسرته نفسها ، يعطون الإجازة نفس الثقة التى يعطونها للسماع ، وآخرون يذهبون إلى أقصى الطرف المقابل فيؤكدون : أن السنة بدون الإجازة تبقى ناقصة وكسيحة ، وهم ينسون حين يؤكدون ذلك أن رفضهم يعنى ضمنا إنكارهم روايات العصور الأولى .

إذن أصبح منح الأستاذ الشهادة عملا قائما بذاته وشائعا أيضا ، وكان ذلك يسجل فى الكتب التى يدرسها الطالب ، وبخط الأستاذ نفسه[2] ، أو فى مجرد ورقة منفصلة ، أو على صفحة من جلد الرق المدبوغ الجميل[3] .

وصيغ العصور الأولى ، وكانت بسيطة ودون ادعاء ، ومناسبة تماما للتسليم الكامل بالواقع ، بدأت تتغير ، وسنجد صدى ذلك عند **أبى العباس الغمرى** ، وليد بن بكر بن مخلد ، من أهل سرقسطة ، وله رحلة إلى المشرق ، لقى فيها ألف شيخ ومحدث وفقيه ، وألف كتابا سماه **الوجازة فى صحة القول بالإجازة** وتوفى بالدينور سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ، وفى كتابه يحتج على مثل هذه الإجازات العلمية ، ويرى أنها غير صادقة دائما ، وأن الزيف قد شابها[4] .

● **استغلال الإجازات ورد الفعل ضدها :**

ولكن الاحتجاج وحده لا يكفى فى علاج السوء ، ومع الزمن أخذت صيغ الشهادات التى تعطى تزداد زيفا ، وبعض الأساتذة أقحم عليها جملا رنانة من الثناء على تلاميذه ،

---

(١) الصلة لابن بشكوال ، الترجمة ٧٤٣ ، طبعة الدار المصرية .

(٢) المعجم لابن الأبار ، ص ١٦ ، طبعة مدريد . والصلة لابن بشكوال الترجمة ٦٤٥ ، طبعة الدار المصرية .

(٣) الضبى ، البغية ، الترجمة ١٤٣٥ ، طبعة مدريد .

(٤) الضبى ، الترجمة ١٤١٠ ، طبعة مدريد ، والمقرى ، جـ ١ ص ٧١٤ طبعة أوربا ، وجـ ٢ ص ٣٨٠ طبعة إحسان عباس ، والصلة ، الترجمة ١٤٠٩ ، الدار المصرية .

● يذكر أبو العباس نفسه أنه عمرى النسبة ، فلما دخل أفريقية أيام العبيديين وضع نقطة فوق العين ليسلم ، وكان يقول : إذا عدت إلى الأندلس جعلت النقطة ضمة ، ولكنه توفى بالمشرق بعيدا عن وطنه ، وعنه رويت الأشعار الأندلسية التى ضمنها الثعالبى يتيمة الدهر . « المترجم » .

وبعضهم تجاوز النثر العادى فسطرها سجعا ، وآخرون حرروها فى قصائد مطولة ، سلكت طريقها إلى مدونات التاريخ[1] ، لأنها من الشعر الجيد ، وجديرة بالقراءة ، لا من جانب أقارب صاحب الشهادة ومعارفة فحسب ، وإنما من جانب كل الذين يحبون الأدب الرفيع . ومهما يكن ، فإن هذه الإجازات تمثل أيضا لونا من الوثائق التاريخية عظيم الفائدة ، ويكفى لكى تقتنع بما أراه أن تقرأ كتاب الصلة لابن الأبار ، والمؤلفات الأخرى التى على منواله .

وقد أجاز الإمام مالك رضى الله عنه منح الشهادات ، ولكنه لم يبح الأمر على إطلاقه ، فيتصرف كل واحد على هواه ، وإنما لابد من توفر بعض الشروط التى تجعل لها قيمة وتضفى عليها احتراما ، وهى :

- أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو .
- وأن يكون عالما بما يخبر به ، ثقة فى دينه وروايته ، معروفا بالعلم .
- وأن يكون المستجيز من أهل العلم ، ومتسما بسمته ، حتى لا يضع العلم عند غير أهله .

وكان الإمام مالك يكره الإجازة لمن ليس من أهل العلم ، ولا ممن خدمه وقاسى صناعته ، وكان يقول إذا امتنع من إعطاء الإجازة أحدهم : يجب أن يدعى قسا ولم يخدم الكنيسة[2] .

وقد تكون هذه قواعد جيدة ، غير أن كل أستاذ كان يفسرها على طريقته ، وتبعا لشخصيته ، فيتشدد أو يتساهل ، وبينهما درجات ، وهكذا منحها بعضهم لمن حضروا درسه ، ولم يقف بها عند هذا الحد ، وإنما منحها أيضا لآخرين لمجرد أنه يعرفهم إشارة[3] ، وأصبح الصديق يمكن أن يحصل على إجازة لصديقه[4] ، والوالد لابنه[5] ، حتى لو كان هذا طفلا لما يزل يعيش على صدر والدته[6] .

---

(١) المقرى ، نفح الطيب ، جـ ١ ص ٧٤٣ وما بعدها ، طبعة أوربا ، جـ ٢ ص ٤٢٤ وما بعدها ، طبعة إحسان عباس .

(٢) فهرسة ابن خير ، ص ١٥ .

(٣) الجذوة للضبى ، ص ١٧٧ ، وصفحات أخرى ، طبعة مدريد .

(٤) التكملة لابن الأبار ، ص ٣٤٠ طبعة مدريد .

(٥) ابن بشكوال ، الصلة ، الترجمة ١٢٦٦ ، طبعة مدريد .

(٦) التكملة لابن الأبار ، ص ٢٨١ طبعة مدريد .

ولم يكن هذا أسوأ ما فى الأمر ، وإنما اختلطت القضية بظروف مست الجانب الخلقى فيها ، وهو هل يمكن أن تمنح الإجازة وسيلة تشريف فحسب ، وهى مشكلة ليست هناك وسيلة لحلها إيجابيا[1] .

وتمضى الإجازات العلمية منحدرة ، من استغلال إلى استغلال ، ومن فوضى إلى فوضى ، وبدأ كثيرون يطلبونها كشىء غريب عن التعليم ، لا صلة لها به ، إرضاء لزهو صبيانى فى حمل أوراق لا قيمة لها ، مجرد شهادة من أساتذة كثيرين أجازوه ، رغم أنه لم يحضر دروسهم أبدا[2] .

وأدى انتشار السوء نفسه إلى التفكير فى الدواء ، دواء بسيط جدا على التأكيد ، ولو أنه ألقى بالتقليد القديم أرضا ، فقد اعتقدَ الأساتذة أنهم متخصصون فى كل شىء ، فبدأوا يمنحون الإجازات لا لصالح فرد ، ولا يشيرون فيها إلى شخص بعينه ، أو إلى كتب محددة ، وإنما يجيزونها لكل من يعرفون ، ولكل المسلمين فى إقليم بعينه ، أو حتى فى العالم كله . وهذه الإجازة تسمى **إجازة عامة** ومنها نوعان : واحدة عامة فى المادة ، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين تمنح لهم ، وبهذا المفهوم يستخدمها ابن الأبار فى كتابه **تكملة الصلة**[3] ، وأخرى عامة فى الأشخاص وفى المادة ، ولا ينطبق عليها المصطلح بدقة ، وفيها يجيز كل المسلمين من مذهب بعينه ، أو إقليم محدد ، أو كل الأقاليم وكل المذاهب ، تدريس عدد من المواد أو الكتب .

وحاولوا أن يعتمدوا فى تبرير منح الإجازة الخاصة على بعض الأحاديث التى يمكن أن تتصل بها من قريب أو بعيد ، ويمكن أن يتخذوا منها سابقة لهم[4] . ويمكن القول فيما يتصل بالإجازة العامة أنها مجرد نزوع من بعض الرواة ، حتى أن **أبا الفضل بن خيرون** ، من أساتذة **بغداد** ، أجاز عام ٤٨٦ هـ كل علمه لكل المسلمين[5] ، وآخر كان مريضا فى خطر ، ووجد نفسه على أبواب الموت عام ٤٦٨ هـ صنع الشىء نفسه ،

---

(١) ابن بشكوال ، المصدر السابق ، ص ٤٠٣ .

(٢) تتكرر الظاهرة نفسها فى أيامنا هذه ، وتأخذ أشكالا متعددة ، ولكنها فى النهاية تشبه تماما ما كان يحدث فى الأندلس لحظات انحداره . (المترجم)

(٣) ص ٢٨١ فى الترجمة ٤٢٤ ، طبعة مدريد .

(٤) أنظر مقدمة فهرسة ابن خير .

(٥) التكملة ، ص ٦٣٨ .

ولما استخار الفقيه القاضى **أبو الوليد بن رشد** الجد النهوض إلى المغرب ليلقى **على بن يوسف بن تاشفين** سأله أحد طلابه ، **ابن الوزان** ، أبو الحسن محمد بن أبى الحسين ، أن يجيزه جميع ما يحمله من الكتب المؤلفة فى ضروب العلم ، بأى وجه حمل ذلك ، من قراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة ، وجميع ما ألفه ، أو وضعه ، أو أجاب فيه ، فى القديم والحديث ، ولجميع أصحابنا أهل المجلس وغيرهم من طلاب العلم ، ولكل من أحب الحمل عنه من المسلمين ، ممن ضمته وإياه حياة فى هذا العام ، ليحمل كل ذلك عنه ويسنده إليه ، فتبسم ابن رشد واستغرب السؤال ، ثم قال لى منشرح الصدر ، طلق الوجه ، ظاهر التبسم : نعم ، قد أجزتك ذلك كله ولجميع من سألت ، فمن أحب الحمل عنى من جميع المسلمين ، حيث كانوا ، نفعنا الله بذلك ، وجعله لوجهه ، فشكرت الله تعالى وشكرته على إجابته ، وانصرفت عنه مسرورا والحمد لله[1] .

لم يكن الأمر إذا مجرد فكاهة كما يبدو ، وفى منتصف القرن السادس الهجرى منح الإسبانى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله **بن قزمان** إجازة عامة لكل من كان موجودا قبل وفاته من طلبة العلم من أهل الأندلس[2] ، ومثله صنع **السلفى والخشوى**[3] ، **وابن عطاء الله الشلبى**[4] ، فقد منحوا إجازتهم لكل المسلمين . وعندما رؤى أن بعض العلماء ليس لديهم ما يحول دون استغلال هذه الشهادات لصالح دروسهم[5] لم يبق ثمة مجال يحول دون الشك فى جدية هذا الابتداع وقبوله ، وأتى على قيمة الإجازة دفعة واحدة ، ويومها أمكن القول : « لو صحت الإجازة بطلت الرحلة »[6] .

كانت الإجازة العامة موفقة فى القضاء على كل قيمة لهذه الشهادة ، وأجهزت عليها تماما ، لو لم يعد بها رد الفعل إلى المجرى القديم .

وفى ضوء ما عرضناه يمكن أن ندرك الجوانب التى يقدمها لنا تطور نظام الإجازات العلمية فى إسبانيا الإسلامية ، فهى تعود أصلا إلى التسليم بحقيقة الدراسة ، ويمنحها الأساتذة دون أن تتدخل الدولة مطلقا فى هذا ، لأننا بصدد أشخاص على الطالب أن

---

(١) فهرسة ابن خير ، ص ٤٥٣ .
(٢) الضبى ، البغية ، ص ٣٤٦ .
(٣) التكملة ، الترجمة ٩١٨ .
(٤) ابن الأبار ، المعجم ، الترجمة ٢٣٢ .
(٥) التكملة ، الترجمة ٩٣٩ ، ١٠١٩ .
(٦) ابن بشكوال ، الصلة ، ص ٢٠١ .

يفيد من معارفهم مباشرة ، ولم يترك هذا إلا تأثيرا غير مباشر ، ولم يصبح مثلا وظل الطلاب دائما يفضلون مدرسة ذات شهرة ، أو يحضرون أحيانا على أساتذة كانت إجازتهم تستهدف احتقار الإجازة ، وتشكك فى قيمة الإجازات التى يمنحها الأساتذة للطلاب .

« وأفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ **أبى حيان** عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن على **بن الطباع** ، فألف أبو حيان كتابا سماه « الإلماع فى فساد إجازة ابن الطباع » ، فرفع ابن الطباع أمره للأمير **محمد** بن نصر ، المدعو بالفقيه ، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك » ، فاختفى وفارق الأندلس[1] .

(١) المقرى ، نفح الطيب جـ ١ ص ٨٢٣ طبع أوربا ، وجـ ٢ ص ٥٨٣ طبعة إحسان عباس .